توقّعات ببلوغ إنتاج النفط حوالي ٦ ملايين برميل عام ٢٠١٤

خبراء: تجاوزات بعض دول الجوار على الحقول المشتركة إضرار بالاقتصاد الوطني

□ بغداد /المدى

توقعت مصادر برلمانية بلوغ القدرة الانتاجية النفطية عام ٢٠١٤ حوالي ٦ ملايين برميل يومياً ، في وقت عبرت اوسط نفطية خبيرة عن امتعاضها من تجاوزات بعض دول الجوار على الحقول النفطية المشتركة معها .

وقال النائب علي الفياض إن التحسن في القدرة الإنتاجية للنفط الخام خلال هذا العام سيكون نسبياً وليس كبيراً، بينما في عام (٢٠١٤) سيكون مغايراً عن الأعوام السابقة من ناحية الإنتاج النفطي، فيما توقع النائب بايزيد حسن أن يصل الإنتاج النفطي العراقي خلال عام (٢٠١٤) الى (٦) ملايين برميل يومياً.

وأضاف الفياض (للوكالة الاخبارية للانباء) : أن القدرة الإنتاجية للنفط الخام العراقي الآن تبلغ (٣) ملايين برميل نفط يومياً وسيزداد تدريجياً بالإنتاج خلال هذا العام والعام القادم وبشكل نسبي، لكن عام (٢٠١٤) سيكون عاماً مختلفاً عن الأعوام السابقة من حيث زيادة الإنتاج النفطي للعراق.

وأضاف: أن وزارة النفط وضعت خطة استراتيجية لزيادة الإنتاج النفطي، حيث تقدمت خطوات كبيرة في مجال النفط العراقي من خلال الخطط والدراسات الموضوعة من قبلها.ومن جهته توقع عضو لجنة الطاقة والنفط النائب بايزيد حسن أن يصل الإنتاج النفطي العراقي خلال عام (٢٠١٤) الى (٦) ملايين برميل يومياً، مما سيعطي دعماً معنوياً ومادياً للاقتصاد العراقي نتيجة زيادة وارداته المالية السنوية .في غضون ذلك استغرب خبراء نفطيون من تجاوزات بعض دول الجوار المستمرة على حقول النفط المشتركة ، في ظل الصمت الحكومي حيال هذه القضية .

وقال مقرر اللجنة الاقتصادية النائب محما خليل (للوكالة الاخبارية للانباء) : هناك تجاوز كبير من قبل الدول المجاورة ولاسيما ايران على الحقول النفطية العراقية المشتركة معهم وأصبحت شبه مستولية عليها، والحكومة الاتحادية لم تحرك ساكناً باتجاه هذا العمل، مستغربا من صمت الحكومة المطبق.

وأضاف خليل : أن عدم حسم هذه التجاوزات سيؤدي الى خلق مشاكل اقتصادية ودولية في المستقبل القريب كون هذه الحقول كبيرة وضخمة والاقتصاد العراقي معتمد بشكل كامل على النفط.

ودعا خليل الى التحرك نحو الحدود العراقية لحماية الحقول النفطية واستخدام الوسائل الدبلوماسية والحوار لإعادة حقوق العراق النفطية من تلك الدول، مشدداً على أهمية تشكيل لجان لمتابعة الموضوع وإذا كانت الحقول العراقية تحت الخطر فيمكن للحكومة الاتحادية أن تتخذ إجراءاتها من خلال تشكيل لجان فنية وقنوات تواصل لحل هذه المشكلة قبل فوات الآوان.

ومن جهته حذر الخبير النفطي عمرو هشام من استمرار تجاوز ايران على الحقول المشتركة معها ولاسيما الموجودة على حدود محافظة ميسان، مؤكداً أن الاستمرار بالتجاوز سيجعل حصة ايران من نفط هذه الحقول أكبر من حصة العراق، مما يولد مشاكل اقتصادية كبيرة في البلد.

وقال هشام : في حال استمرار الصمت الحكومي أمام هذه التجاوزات سيؤدي الى الاستيلاء من تلك الدول على الحقول النفطية المشتركة، وهذا يعني دخول شركات ايرانية ومعداتها الاستخراجية لهذه الحقول، مما يصعب على العراق استرجاعها.

ودعا الى تكثيف عمل ودور وزارات الدولة المعنية كالخارجية والنفط والمالية في متابعة الموضوع والعمل على ترسيم الحدود ومعرفة الاحتياطات النفطية والتقنيات المستخدمة في استخراج النفط للحقول المشتركة مع ايران والكويت.وبين أن تأثير هذا التجاوز على الاقتصاد العراقي سيظهر على المدى المتوسط والقريب، كونه سيؤدي الى نفاد الاحتياطي النفطي بهذه الحقول.

الى ذلك أكد المستشار الاقتصادي في مكتب التجارة الدولية والنقل في البصرة توفيق المانع على أهمية اتخاذ الإجراءات القانونية الدولية لمعالجة هذا التجاوز الدولي على الحقول النفطية العراقية، ويجب أن لا يترك من دون معالجة كونه موضوعاً خطراً يهدد الاقتصاد العراقي.

وقال المانع : يجب على وزارتي النفط والخارجية تحمل مسؤولياتهما لحماية الحقول النفطية العراقية من تجاوزات دول الجوار واللجوء الى القوانين الدولية التي توزع حقوق النفط فيما بين الدول بالتقسيم العادل، كونها تعد ثروة لدولتين.وأشار الى أن الاقتصاد العراقي يعتمد كلياً على النفط وهذه التجاوزات ستؤدي الى كارثة اقتصادية يصعب حلها في البلد.يذكر أن مجلسي محافظات البصرة وميسان حذرا من وجود تجاوز من قبل ايران والكويت على الحقول النفطية المشتركة، مشيرين الى أن الحكومة الاتحادية لم تبد اهتماما بهذه الحقول برغم التجاوزات والتعدي المستمر .

الى ذلك اكد عضو اللجنة المالية النيابية هيثم الجبوري ان اللجنة بانتظار الاليات التي ستقدمها وزارتا المالية والتخطيط الخاصة بتوزيع الفائض من واردات النفط على المواطنين ليتم اختيار الانسب منها.

وقال الجبوري لوكالة (الفرات نيوز) : ان اللجنة تنتظر الاليات التي ستقدمها وزارتا المالية والتخطيط ليتم دراستها ومناقشتها مع هاتين الوزارتين لاختيار الافضل واعتمادها في توزيع المبالغ المالية على المواطنين".

واضاف الجبوري ان هناك طريقة استخدمت سابقا في توزيع الاموال عن طريق وكلاء مفردات البطاقة التموينية لكن حصل فيها بعض التأخير، واللجنة تسعى لتكون الالية المعتمدة سهلة بالنسبة للمواطن ودون اي تأخير".وصوت اعضاء مجلس النواب الخميس الماضي، على فقرة ادرجت في الموازنة العامة بتخصيص ٢٥٪ من فائض واردات النفط لتوزع على الشعب العراقي .

فضاءات

■ ثامر الهيمص

عشوائيّات السكن... من لها ؟

على هامش مؤتمر المصارف الذي رعاه المصرف العراقي للتجارة توقع د . سامي الاعرجي أن هناك مليارات من الدولارات مجمدة لدى المواطنين وغير مستثمرة وبإمكان المصارف الخاصة الاستفادة منها في حال عمدت الى استثمارات رابحة خصوصا في قطاع الإسكان ، وأعرب عن استعداد الهيئة الوطنية للاستثمار للمساعدة في تفعيل المصارف الخاصة وحل أزمة السكن وتحقيق أرباح للذين يستثمرون أموالهم في هذا القطاع الحيوي . كما جاء في جريدة الصباح ليوم ٢٠ \ شباط الجاري .وفي يوم ٢٠١٢\٢\٤ كشف تقرير متخصص أعدته هيئة حقوق الانسان في مجلس محافظة بغداد عن وجود (١٢٦ مجمعا لمساكن عشوائية) معظمها وسط العاصمة وتضم مليونا ونصف المليون شخص متجاوز . وأن المناطق غير الرسمية تضم مئات الالاف من البيوت المبينة من الطين والصفيح أو الخشب وبعضها من الطابوق وأغلبها في معسكرات الجيش السابق ومقرات وزارة الدفاع القديمة . كما ورد في جريدة المدى بعددها ٢٣٨٤ .

فقد قدم السيد الاعرجي حلا معقولا من الناحية المالية لازمة السكن وساندت السيدة الجاف مدير عام المصرف الراعي للمؤتمر أن المصرف يتجه نحو تأسيس صندوق استثماري تشارك فيه المصارف الخاصة لدعم وتمويل مشاريع استثمارية خصوصا في مجال بناء المجمعات السكنية، .

هذه الحلول تهم أولا الشريحة الكبرى من موظفي الدولة ويكادون يكونون هم الأغلبية الساحقة للمستلفين حسب الشروط المعمول بها الآن والتي لم يتناولها المؤتمر اذ يبدو أنها قائمة . والعملية عولجت ماليا وجدواها الاقتصادية في هذا المجال . ولكن المشكلة ليست مالية لغرض حل مشكلة شريحة الموظفين رغم محدوديتها بسب مشكلة الأرض ثم ارتفاع أسعار المواد الإنشائية المستوردة خصوصا وهي تشكل ٩٠٪ من البناء على الأقل اللهم عدا الجص والرمل والحصو الذي يشكل النقل جوهر ثمنه، فتزايد وتيرة التسليف طبعا يرفع الأسعار بحيث لاتكفي السلفة لأن المستورد سيزداد نتيجة الطلب العالي وهذه طبيعة الأمور . لذلك تكون العملية تدور في حلقة مفرغة وتعيد إنتاج الازمة باضافات جديدة ويتوجب أولا إنشاء معامل الطابوق والترمستون والسمنت وصناعة الأخشاب والزجاج والكاشي والبلوك وهذه موادها في الغالب عراقية ومشكلة صناعتها في الكهرباء والتمويل . وبذلك يكون مردود الاستثمار في هذا المجال أعظم إذا ما ساهمت المصارف الحكومية والأهلية . كما أن هذه المشاريع لا تأخذ وقتا طويلا اذ أن معظمها معطلة أو بنصف إنتاجية . وتستمر المصارف بشروط محددة بالأرض المئة متر والمبلغ الذي بالكاد يغطي ويتدارك الأزمة الأخطر والكارثية من يسلف المليون ونصف (سكان العشوائيات) أي الذين يحتاجون على الأقل (٣٠٠ الف وحدة سكنية في بغداد) بواقع دار لكل خمسة أفراد وهكذا في المحافظات إذ تبلغ بغداد بنفوسها الثمانية مليون يعني أننا نحتاج فقط الى مليون ومئتي الف وحدة سكنية حالا .

علما أن هناك شركات تقوم بانشاء الدور الجاهزة خلال أيام قليلة سواء في السكن العمودي أو الأفقي والا يستمر الزحف باشكال متعددة تجاوز وجريمة وانحراف ونصيح أسوأ من بعض المدن المشهورة في امريكا اللاتينية في مستقبل غير بعيد . أما التمويل لهذه المشاريع فأيضا يتم بإنشاء صندوق يموله أولا دواوين الأوقاف الثلاثة والجمعيات الخيرية ومساهمة الدولة ختاما في غياب العدالة ليست السيادة الا سرقة منظمة كما يقال

برلماني: القطاع الزراعي قد ينافس النفطي في حال الاهتمام به

□ بغداد /المدى

أكد عضو لجنة الزراعة والمياه النائب هادي الياسري أن الاموال المخصصة لوزارة الزراعة ضمن الموازنة العامة غير كافية ولا تلبي احتياجات القطاع الزراعي، متوقعاً ان يناقش القطاع الزراعي النفط بايراداه في حال الاهتمام به.وقال الياسري (للوكالة الاخبارية للانباء) : إن المبلغ المخصص للقطاع الزراعي ضمن الموازنة العامة والذي يقدر بمليارَي دولار غير كاف لسد احتياجات ومتطلبات القطاع الزراعي، نتيجة ما عاناه هذا القطاع من ظروف صعبة وتدهور كبير فيحتاج الى اعادة نهوضه من الجديد، من خلال وضع الخطط والتخصيصات المالية الكبيرة.

وأضاف أن القطاع الزراعي يحتاج الى (٦) مليار دولار أي ما يقارب ضعفي المبلغ المخصص له لتلبية كافة رغبات المزارع العراقي من أجل تشجيعه للزراعة وكذلك لتوفير المستلزمات الضرورية لهذا القطاع المهم.

وحذر الياسري من استمرار الدولة على الاعتماد الرئيسي بموازنتها المالية السنوية على واردات النفط كونه يعد ايرادا متحركا وغير ثابت مما يؤدي الى مشاكل اقتصادية كبيرة في حال ابراز ظروف غير طبيعية في المنطقة كاغلاق مضيق هرمز اوحدوث حرب منطقة او غير ذلك، نتيجة ما تعيشه المنطقة المحيطة بالعراق من توترات سياسية وتهديدات دولية، داعياً الى الاهتمام بالقطاع الزراعي الذي ربما يكون منافساً للقطاع النفطي من خلال ايراداته السنوية.

يذكر ان مجلس النواب قد صوت على الموازنة المالية العامة لعام (٢٠١٢) بمبلغ قدره (١٠٠) مليار دولار أي ما يعادل (١١٧) ترليون دينار عراقي، وبعجز مالي يقدر بـ(١٤) ترليون دينار، موضوعة على اساس سعر برميل النفط بـ(٨٥)دولار .

مطالبات نيابيّة بتفعيل الدور الرقابي المالي في الوزارات لعام ٢٠١٢

□ بغداد /المدى

اكد عضو اللجنة المالية النائب فالح الساري ان موضوع الموازنة وميزان المراجعة الشهري يجب ان يقدم خلال عشرة ايام من الشهر الذي يليه، مطالبا بـ"تفعيل الدور الرقابي سواء كان للمالية او الهيئات الرقابية المقيمة في الوزارات المعنية هذا العام".

وقال الساري لوكالة (الفرات نيوز) : انه في هذا العام ايضا امهلنا حكومة اقليم كردستان بإرسال نسخ من موازين المراجعة الى وزارة المالية الاتحادية باعتبار ان المرحلة الماضية كانت تقدم حساباتها الى وزارة المالية في الاقليم فقط وبما ان حجم النفقات فاقت نفقاتها في الاقليم ١٧٪ من حجم الانفاق العام فقد الزمناها بارسال نسخ من موازين المراجعة الى وزارة المالية الاتحادية".

واضاف ان "وزارة المالية هي احدى الجهات التي تختص بمراقبتها اللجنة المالية البرلمانية وبالتالي بامكان اللجنة المالية الاطلاع على حجم الانفاق شهرا بشهر لأن موازين المراجعة ستظهر حجم الايرادات المتأتية لكل وزارة ولكل جهة غير مرتبطة بوزارة".

وكان مجلس النواب اقر في الاسبوع الماضي المادة ٩ من قانون موازنة ٢٠١٢ المتضمنة تقديم الوزارات ودوائر الدولة الاتحادية كافة حساباتها الشهرية (موازين المراجعة) في موعد لاتتجاوز مدته (١٠ ايام) من نهاية كل شهر الى وزارة المالية الاتحادية.دائرة المحاسبة-، كما تقدم الوزارات ودوائر اقليم كردستان كافة حساباتها الشهرية (موازين مراجعة) في موعد مماثل من نهاية كل شهر الى وزارة المالية في اقليم كردستان،على ان يقدم اقليم كردستان ميزان مراجعة شهريا الى وزارة المالية الاتحادية.

واوضح الساري ان "هذا النص الموجود في قانون الموازنة سيتيح فرصة للرقابة من خلال مجلس النواب ومن خلال منظمات المجتمع المدني للاطلاع على حجم الانفاق الحقيقي لكل وزارة ولكل جهة غير مرتبطة بوزارة".

واكد انه "بعد اقرار القانون والمصادقة عليه سيصبح هذا القانون ملزما وواجب التنفيذ، بعد هذه الفترة سنتبع مبدأ العقاب والثواب لجميع الجهات التي لا تلتزم بهذا القانون .

مختصّون :غياب المؤسسات المهنيّة وراء تأخّر الإعمار في البلد

□ بغداد /المدى

اكد النائب عن لجنة الخدمات والاعمار في مجلس النواب اسماعيل غازي أن سبب تأخر حركة الاعمار وبطئها في البلد غياب المؤسسات المهنية وانعدام الاطر الاقتصادية الصحيحة.وقال غازي لـ(البغدادية نيوز) ان الحل في بناء حكومة بعيدة عن المحاصصة تعتمد على المهنية وتعتمد الكفاءة في اداراتها يكمن في وجود خطط وبرامج صحيحة لافتاً الى ضرورة وجود موازنة كاملة تعتمدها الدولة في تطوير الصناعة والزراعة.

وقال الخبير الاقتصادي ماجد الصوري لـ (للبغدادية نيوز) ان السياسة العامة للحكومة تتجه الى زيادة الاستيرادات، مايلقي بضلاله سلباً على ضعف الانتاج المحلي حيث وصلت نسبة عائد الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الاجمالي الى ١,٥ ٪ .واضاف الصوري :ان ضعف الانتاج المحلي يعد مسألة سيئة جدا بالنسبة للاقتصاد مايدعو لتفشي البطالة وارتفاع نسبة الفقر ، فضلا عن عدم ايجاد الحلول الجذرية للمشاكل الاقتصادية.

ودعا الصوري الحكومة الى وضع خطط استراتيجية ترتكزعلى نظرة شاملة وواضحة في عملية التنمية الاقتصادية، مؤكدا ان بدون الالتفات الى الصناعة والزراعة والسياحة لن تتمكن البلاد من التطور."وتابع: "لابد من التوجه الى تخصيص الامكانيات اللازمة التشريعية والمالية والمادية والبشرية من اجل القيام بالتنمية الاقتصادية، وبدون هذا التوجه لا يمكن للعراق ان يستمر بهذه الوضعية من اللجوء الى الحلول الترقيعية والارتجالية التي لاتؤدي الا الى تعميق الازمة.وبين الصويري ان "العراق

يحتاج الى نظرية خاصة لافتاً الى عدم امكانية تطبيق النظريات (الراسمالية والاشتراكية) لوجود متغيرات وثوابت تختلف نهائيا عما موجود في دول العالم الاخرى."

وانتقد الحكومات المتعاقبة بسبب اتخاذها قرارات ارتجالية لا تؤدي الى حل المشاكل وانما تؤدي الى تعميق الازمة .وعد الصويري جهاز الرقابة المالية من انجح الاجهزة في تدقيق الحسابات الحكومية، ولكن المشكلة ليست في ديوان الرقابة وانما في تهيئة الظروف المناسبة، والوثائق اللازمة التي لم تقدمها الجهات الرسمية للقيام بعملية التدقيق.

واستدرك ان ديوان الرقابة المالية كما سمعت انه انتهى من تدقيق الحسابات الختامية رغم كل المآخذ الموجودة لغاية عام ٢٠٠٩ وهو يقوم الان في تدقيق حسابات عام ٢٠١٠ ، لكن المشكلة ليست في وجود الحسابات الختامية، بل في نشر هذه الحسابات ومعرفة الواقع الفعلي للوضع المالي للعراق منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الان.مشيرا الى ان العراق وضع خطة اقتصادية تنموية في عام ٢٠٠٥ لمدة اربع سنوات وخطة اقتصادية خمسة من عام ٢٠١٠ الى عام ٢٠١٤ ، لم تطبق ولم تعمل الحكومات المتعاقبة على هذه الخطط .